علم الصوت الصرفي في المعاجم العربية
جهود مبذولة وآمال مرجوة

أ. بسام مصباح أغبر. طالب دكتوراه –جامعة العلوم الإسلامية الماليزية–

د. ذو الكفل بن محمد عيسى–جامعة العلوم الإسلامية الماليزية–

د. وان أزورى بنت وان أحمد –جامعة العلوم الإسلامية الماليزية–

Abstract:

Phonetics and Morphology work together in creating the first linguistic structure, which often abide by specific laws. The linguistic study is concerned with following-up and identifying them based on its rules, instructions and principles to interpret the various morphological issues. The study is based on the inductive descriptive approach. The result was that previous studies did not pay attention to the morphological evidences in the Arabic dictionaries, or examine these evidences in terms of morphophonemic basis.

Keyword: Phonemes, Morpheme, Morphophonemics, Dictionaries, Morphological evidence.

الملخص

يتآزر علما الصوت والصرف، معاً، في إخراج البنية اللغوية الأولى، التي تلتزم، في الغالب، قوانين محددة، يهتمُّ الدرس اللغوي في تتبعها، وتحديدها، وتفسير القضايا الصرفية المتعددة، وتعدُّ الدراسات اللغوية، التي جعلت المعاجم اللغوية مادةً لها، من أفضل الدراسات؛ بسبب غنى تلك المعاجم اللغوي، وسلامة مادتها.وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي، وخلص إلى نتيجة مُفادها عدم تناول أي دراسة سابقة للشواهد الصرفية في المعاجم العربية، أو دراسة تلك الشواهد من ناحية صوتية صرفية.

الكلمات المفتاحية: الأصوات، الصرف، الصوتي الصرفي، المعاجم، الشواهد الصرفية.

المقدمة:

نظر الدرس اللغوي الحديث، إلى ما كتبه أجدادنا العلماء، نظرة تقديس واحترام، فقد كانوا، بحق، سدنة للغة وحرّاساً لها، وقد مكنت تلك النظرة العلمية الباحثين اللغويين المعاصرين، من الاهتمام بالقضايا اللغوية؛ وذلك بهدف تمكين اللغة من مواكبة التطور الذي يعيشه أبناؤها، وتمكين أبنائها، من ثمَّ، من إعادة النظر في كثير من القضايا اللغوية؛ لتفسيرها وتقعيد أُسسها، والبناء عليها، فيما يَسْتجدُّ من تطور علمي مذهل يشهده عصرنا الحالي، وها هو ذا الباحثُ اللغوي كمال بشر، يعلق، على عدم اهتمام علماء اللغة الأوائل، في تفسيرهم للقضايا الصرفية، بمعطيات الدرس الصوتي، قائلاً: "فكان الأولى والأهم، إذن، أن يتركز استغلال حقائق الدرس الصوتي في تحليل قضايا الصحة الداخلية للتأليف وتفسيرها، أي في دراسة قضايا الصرف والنحو ومشكلاتها، تلك القضايا والمشكلات التي تستمد منها قوانين نظم الكلام وتأليفه على وجه صحيح صحة مطلقة"[1].

ولعلنا نجد في هذا الرأي العلمي منطلقاً لتوجيه الباحثين اللغويين إلى أمرين مهمين، هما:

1. ضرورة إتكاء دارس علم الصرف، في دراسته وتحليله، على قواعد علم الأصوات الحديث.

2. التنويه إلى ضعف مخزون المكتبة العربية من دراسات صرفية من منظور صوتي، ولا سيما ما كان منها مُنْطَلِقاً من معطيات الدرس اللغوي الحديث.

ويبدو أن هذين السببين، كانا من أبرز الدوافع التي جعلت هذا البحث يتوجه إلى تتبع الدراسات التي اهتمت بعلوم الأصوات، والصرف، والصوتي الصرفي، والمعاجم العربية، وما حوته من شواهد صرفية، بوصفها نتاجاً فكرياً قام على أُسس علمية، حرصَ مؤلفوها على اتِّباع أساليبَ دقيقةٍ في جمع مادتهم اللغوية من مظانِّها، ولدى أهلها وأبنائها ممن لم تتلوث ألسنتُهم العربيةُ الخالصةُ بما أصابَ ألسنة أقرانهم الذين كانوا يسكنون الحواضرَ، من انحراف، أو انزياح(Deviation)، عن السمت الصحيح الذس استقرَّ عليه الجمع اللغوي، في المصادر التي أُطلق عليها مصطلح "المعاجم"، التي حوت جُلَّ ما تكلم به العرب في ذلك الزمان، وأخذت بشرحه، وعرضت عليه ما استجد من كلمات حديثة.

أولاً- الدراسات الصوتية:

نشأ عند العرب الأوائل، ما يُمكن تسميته بِالذائقة الصوتية، وتتمثل هذه الذائقة في أمور مختلفة، لعلَّ من أهمهما فصاحة المتكلم، ورهافة السامع، وسلامة اللغة. وقد ساعد على ذلك عددٌ من العوامل الطبيعية والبشرية، وقد حاول الباحث بندر الخالدي تحديد ذلك في كونها تعتمد على المشافهة، ووجود أسواق تُعرض فيها الكلمة، وموسم الحج، وظروف البيئة الصحراوية[2]، ونضيف إلى ما سبق، الأحوال السياسية، وخاصة الحروب، وما صاحبها من تجييش نفسي، وشحذ الهمم، والنشاط التجاري وما صاحبه من تبادل ثقافي على المستويين المحلي والإقليمي، وقد ساعدت هذه العوامل وغيرها، على استقرار الذائقة الصوتية في نفس العربي، وتهيئة المسرح الثقافي للعربية وأبنائها، إذا جاز لنا التعبير، لاستقبال نصٍّ كله بلاغة وفصاحة، من أول أساس، أو مكون فيه، وهو الصوت، وانتهاءً بدلالة النص وتعدد معانيه، ونعني بذلك النَّص، القرآن الكريم، الذي نزل عربياً، كما قال تعالى:{بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ} [الشعراء: 195]؛فكان له الفضل في حفظ اللغة العربية سليمةً من العيوب، خاليةً من الأخطاء، ولا سيما أن الله تكفل بحفظ كتابه، فقال جلَّ في علاه:{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}[الحجر: 9].

وبعد استقرار كيان الدولة الإسلامية، وانتشار المعارف المختلفة، والعلوم المتعددة فيها، اتَّجهت عناية الغُيُرِ من أبناء العربية، إلى حفظ هذه اللغة، وكلّ ما تعلق بها؛ فأخذ العلماءُ يوجهون الناسَ إلى صواب النطق، وسلامة التعبير، وبلاغة المقال، وأضحت العلوم القرآنية، تحتل المرتبة الأولى بين العلوم المتعددة، خوفاً من دخول شيء من التحريف غير المتعمد ممن دخلوا الإسلام حديثاً، بسبب عدم امتلاك بعضهم للمهارات اللغوية المطلوبة لتلاوة كتاب الله عز وجل، أو معرفة أسراره، وخفاياه، مما ساعد على حفظ اللغة سليمةً، كما تداولها الأوائل، ووصولها إلينا نقيةً من أيِّ شائبة، قد تؤثر في سلامة بنيتها أو دلالات تلك البنى.

وكما اهتم العلماء الأوائل باللغة العربية، وحرصوا على حمايتها، وصيانتها من أي خلل، فقد كان الحال لدى المشتغلين بهذه اللغة حديثاً؛ فلم تتوقف عنايتهم بها، والحرص على فهم أسرارها، حيث انبثقت علوم جديدة، أو تفرع العلم الواحد، في بعض الحالات، إلى علوم متعددة؛ وأصبح التخصص الدقيق، هو السمة البارزة في العلوم الحديثة، ومن تلك العلوم علم الأصوات

الحديث؛ الذي تفرّع إلى ثلاثة علوم، هي؛ علم الأصوات النطقي[ArticulatoryPhonetics]، وعلم الأصوات الفيزيائي (الأكوستيكي)[PhoneticsAcoustic]، وعلم الأصوات السمعي [Auditory Phonetics][3]. ومن المعلوم أن لكل علم من هذه العلوم مجاله، وميدانه الخاص به، ومما ساعد على ذلك التطور التقني، ووجود المختبرات المتخصصة، والآلات الدقيقة التي لم تتوافر لدى أجدادنا العلماء، فأصبحت دراسة الصوت اللغويّ، بناءً على ذلك تتسم بالدقة، والشمول.

لقد ظهر الموروث الصوتي القديم، في ميادين ومجالات مختلفة، لعلَّ من أهمها ما جاء في كتب المعاجم العربية، وكتب النحو، وكتب البلاغة، متصلاً مع موضوعات أخرى، غير منفصل عنها، – باستثناء ما قام به ابن جني (ت392هـ) في كتابه (سرُّ صناعة الإعراب)، وابن سينا في رسالته (أسباب حدوث الحروف)– إلى أن جاء علماء التجويد الذين استطاعوا "أن يجردوا المباحث الصوتية المبعثرة في كتب النحو والصرف والقراءات ويجمعوها في كتب مستقلة"[4].

وقد نال علم الأصوات حظه وحظوته على أيديهم، فقد أسهموا "في إضافة تفصيلات صوتية إلى ما أُثر عن الخليل وسيبويه. فهم قد سعوا إلى وصف (تلاوة) القرآن الكريم حسب القراءات المختلفة فسجلوا خصائص صوتية تنفرد بها التلاوة القرآنية ووضعوا رموزاً كتابية تمثل هذه الخصائص"[5]، وهذه الخصائص التي قام عليها الدرس الصوتي، لدى علماء التجويد، كانت تتسم بالدقة، والمنهجية العلمية، مما جعلهم يضعون باباً لصفات الأصوات، وآخر لمخارجها، إضافة إلى دراستهم العلاقات الصوتية التي تنشأ عند تجاور بعض الأصوات في أثناء سياق الكلام.

لقد ظهرت تعريفات متعددة لعلم الأصوات الحديث على يد رواده من الأجانب؛ حيثُ يعرِّفُه معجم هارتمان وستورك(Hartmann, & Stork)، بأنه " العلمُ الذي يتناولُ، بالدرس، عملياتِ الكلام، وتشتملُ على الجوانب الآتية: التشريح، وعلم الأعصاب، وأمراض الكلام، وإنتاج الأصوات، وتصنيفها، وإدراكها"[6]، وانطلق كريستال(Crystal)في تعريفه لعلم الأصوات، من دراسة خصائص صنع الأصوات البشرية، وعلى نحو خاص، " تلك الأصوات المستعملة في الكلام، فهو يقول: ويزوِّدنا [علم الأصوات] بِطُرقٍ لوصفها، وتصنيفها، وكتابتها"[7]، وقد استطاع الباحث اللغوي النوري، أن يُقدم لنا تعريفاً شاملاً جامعاً لعلم الأصوات، فقال:" إنّه العلمُ الذي يتناولُ بالدَّرْسِ الأصوات الإنسانيةَ في جانبها الماديِّ، وذلك من أجل وصفها، وتفسيرها، وتصنيفها، وكتابتها، معتمداً في ذلك كلِّه، على النظرياتِ والمعارف الْمُستمدَّةِ من فروعِ علم الأصوات الثلاثة: علم الأصوات المخرجي، أو النُطقيّ، وعلمِ الأصواتِ الأكوستيكيّ، أو الفيزيائيّ، وعلم الأصواتِ السَّمْعي"[8].

إنَّ اهتمام علم الأصوات، ينصب، في الدرجة الأولى، على معرفة خصائص الأصوات المفردة، التي تكوّن عند اجتماعها معاً البنيةَ اللغوية المفردة، وهي الكلمة، كما يهتمُّ بمخارج تلك الأصوات، وصفاتها وملامحها المتعددة، من تفخيم وترقيق، أو جهر وهمس، وغير ذلك من صفات صوتية فيزيائية بحتة، إضافةً إلى معرفة أنواع التفاعلات بين هذه الأصوات عند بنائها للكلمة الواحدة؛ فبناءُ الكلمة ليس عشوائياً؛ وهو كأي بناء مادي موجود في الكون، خاضع لقوانين تسمح لتلك الكلمة بتمام بنائها، أو تتدخل في تغيير عنصر فيها، وتضع آخر، وتسامحها في بعض الأوقات بحدوث تجاور اضطراري غير مرغوب فيه، ولا مفرَّ منه، حتى تؤدي الأصوات مجتمعة من إكمال هدفها الأساسي، وهو الوصول إلى المعنى الدلالي المطلوب، وهذا يقودنا إلى الحديث عن أبرز تلك القوانين، أو التصورات الصوتية، التي رسمها علم الأصوات العربي لفصاحة الكلمة:

(أ) مخارج أصوات الكلمة الواحدة، وتجاورها.

إنَّ غاية اللغة العربية تخفيف الجهد العضلي على الناطق، وتشير الدراسات الإحصائية الحاسوبية الدقيقة، التي أجريت على بعض المعاجم اللغوية، إلى قلة، أو لنقل، ندرة الجذور اللغوية التي تتكون من صوامت تشترك في المخرج الواحد، فعلى سبيل المثال، " الثنائيات التي تتقارب مخارج مكوّناتها الصامتية، قليلة العدد، ومن أمثلتها الثنائيات الآتية: (ث ت، ج ض، د ث، ش ظ، ش ز، ت ف...إلخ)"[9]،وقد عدَّ أنيس الكلماتِ التي تتكون أصواتها من مخرج واحد، أو قريبة المخرج، كلماتٍ غير موسيقية، أو رديئة الموسيقى يتجنبها الفصحاء في كلامهم، ويفر منها الشعراء في أشعارهم إلا مضطرين، وقد تكون سبباً في نقدهم[10]، ومن هنا، نفهم إصرار الخفاجي على تباعد مخارج حروف الكلمة لتكون فصيحة، وتشبيهه للكملة المتقاربة المخارج بمشية المقيد[11]، وقبله ابنُ جنّي، الذي قال: إنَّ "الحروف كلما تباعدت في التأليف كانت أحسن، وإذا تقارب الحرفان في مخرجيهما قَبُحَ اجتماعهما."[12]

وقد يكون مسموحاً تجاور صوتين مختلفي المخرج، أو متباعدين، ولكن ذلك لا يُعطي الكلمة الْمُشَكَّلة من هذه الأصوات، الحياةَ اللغوية، أو الدلالية؛ فهناك شروط أخرى تفرض نفسها على نسيج الكلمة العربية؛ فقد يدخل، في تركيب ذلك النسيج، على سبيل المثال، صوت القاف مع أحد حروف الإطباق، أو الراء مع أحد أصوات الحلق[13]، مما يؤدي إلى شعور الناطق بجهد عضلي مضاعف، يمنعه من إكمال هذه الكلمة، ويضطر إلى قلب أصواتها، أو أحدها، طلباً للخفة والسهولة النطقية ، وقد ثبت بالتحليل الحاسوبي الإحصائي الدقيق، لجذور أفعال العربية التي جاءت في المعجم الوسيط صحة هذه النظرية؛ فعلى سبيل المثال، جاءت النسب المئوية، لملمحي الجهر والهمس، في عين الأفعال الثلاثية المبدوءة بالحرف (و)، متساوية، كما نجد أن النسب المئوية، لهذين الملمحين، تتقارب في عين الأفعال الثلاثية المبدوءة بالأحرف:(ر، ف، ل، م، ن، ي)، في حين أنَّ الملامح التمييزية التالية:(لا جهر ولا همس، وحلقي، ولهوي، وحنجري، وطبقي) لا تكاد تظهر، في موقع العين، بعد الأحرف الآتية:(أ، هـ، ع، ح، ق، خ، غ، ك) الواردة في موقع الفاء، إلَّا بنسب ضئيلة تنحصر بين:(0% – 3%)تقريباً[14]، إضافة إلى إحصائيات أخرى كثيرة، توصل إليها الباحث النوري، يصعب إيرادها في هذا الموضع.

(ب) المقاطع الصوتية:

تختلف الأصوات فيما بينها، بظاهرة الوضوح السمعي(Sonority)، مما يُكسب الكلمة، التي تتصف بوضوح أصواتها، شيوعاً وسهولة أداء لدى الناطقين، وراحة عند المتلقين؛ حيثُ يقف على قمة هرم الوضوح السمعي في اللغة العربية الحركات (Vowels)، بقسميها الطويلة فالقصيرة؛ فأول الحركات الطويلة في الوضوح السمعي: الفتحة الطويلة، والكسرة الطويلة، والضمة الطويلة، على التوالي، ويأتي بعدها الحركات القصيرة، أما الصوامت (Consonants) حيث يرأس هرمها الأصوات المائعة(Liquid) أو الرنانة (Resonant)كما تسمى أيضاً، وهي الأصوات التي يُطلق عليها بعض المحدثين مصطلح أشباه الحركات (ل، م، ن، ر)، ثم الصوامت الاحتكاكية المجهورة، مثل: (ز، ذ، ظ)، ثم الصوامت الانفجارية المجهورة، مثل: (ب، د، ض)، ثم الصوامت الاحتكاكية المهموسة، مثل: (س، ف)، وأخيراً الصوامت الانفجارية المهموسة، مثل: (ك، ق)[15]. وبما أنَّ هذه الأصوات بعضها أوضح في السمع من بعض، فإنَّ تجاورها يُشكل ما يُعرف بالمقاطع الصوتية، التي تكون على شكل

تموجات هابطة وصاعدة، أو كما قال أنيس: "القمم هي أعلى ما يصل إليه الصوت من الوضوح السمعي، والوديان هي أقل ما يصل إليه هذا الصوت من الوضوح"[16]وتتميز مقاطع البنية الصوتية العربية ببناء خاص بها، يُميزها، في بعض ملامحها، من غيرها من اللغات الأخرى، فالمقطع السامي، ومنه العربي، كما وصف ملامحه ومميزاته، اللغوي مالمبرج (Malmberg)، يجب أن يبدأ بصامت متلو بحركة[17]، ويكون شكله (ص ح)، وبذلك، فإنَّ المقطع العربي يرفض وجود صامتين أو أكثر في بدايته، على هذا النحو (ص ص ح)، وكذلك فإنَّ وسط الكلمة لا يقبل تجاور أكثر من صامتين ساكنين، فتلجأ الكلمة العربية إلى التخلص من هذا الشكل المقطعي عن طريق تحريك الصامت الأول، مثل: (مِنِ ٱلأَرض)، ومن أبرز سمات اللسان العربي نفوره من توالي أربعة مقاطع متحركة فيما هو كالكلمة، وبذلك، فإنَّ أنواع النسج في المقاطع العربية، خمسة فقط، نذكرها على عجالة:

1. المقطع القصير، ويتألف من صامت متلو بحركة قصيرة، ويرمز له بِـ (ص ح)،
2. المقطع المتوسط المفتوح، ويتألف من صامت متلو بحركة طويلة، ويرمز له بِـ (ص ح ح).
3. المقطع المتوسط المغلق، ويتألف من صامتين يتوسطهما حركة قصيرة، ويرمز له بِـ (ص ح ص).
4. المقطع الطويل المغلق، ويتألف من صامتين يتوسطهما حركة طويلة، ويرمز له بِـ (ص ح ح ص).
5. المقطع الطويل المزدوج الإغلاق، ويتألف من صامت متلو بحركة قصيرة ومختوم بصامتين متتاليين، ويرمز له بِـ (ص ح ص ص).
6. المقطع البالغ الطول المزدوج الإغلاق، ويتألف من صامت متلو بحركة طويلة، ومختوم بصامتين متتاليين،ويرمز له بِـ (ص ح ح ص ص)، وهو مقطع أهمله كثير من الدارسين اللغويين[18].

تتلخص أهمية المقاطع الصوتية، في معرفة صلاحية الكلمة للنسيج اللغوي العربي، فإذا وافقت الكلمة قواعد هذه المقاطع، فإننا نحكم على عربيتها، وإلا فهي غير عربية، ويمكن الوصول، من خلال المقاطع الصوتية، إلى نتائج علمية إحصائية تُبيِّن أكثر المقاطع الصوتية استخداماً في نص شعري، مما يجعل الحكم على بلاغة هذا النص أقرب إلى الدقة العلمية، ومن الفوائد المتعددة للمقاطع الصوتية، أنها تُيَسّر تعلّم لغات جديدة لغير الناطقين بها، إضافة إلى وجود فوائد أخرى لها، بعضها خاص بلغة دون أخرى، ذكرها علماء اللغة ويمكن الرجوع إليها في مصنفاتهم وأبحاثهم.

هذه هي أبرز القوانين، أو التصورات الصوتية التي يرى البحث أنها تساعد على تحديد مستوى فصاحة الكلمة،ولها أهمية كبرى في الوصول إلى نتائج علمية دقيقة، ولا نعني هنا بالقوانين، تلك القوانين المادية، أو أننا نسعى إلى ما يُمكن وصفه بِـ "ريضنة اللغة"؛ أي جعل اللغة خاضعة لمعادلات حسابية رياضية مادية مجردة من الروح الدلالية، لأنَّ اللغة وجدت، في أصلها، لخدمة الإنسان، وسرعة تواصله مع محيطه، وربما توجد لبعض الكلمات ظلالٌ تاريخية تضرب جذورها في عمق التاريخ، فاستخدامنا لمصطلح القوانين الصوتية، يُبتغى من ورائه الوصول إلى تفسير علمي صادر عن قاعدة علمية اجتهد الباحث في تثبيت أركانها، وكما يُقال: لكل قاعدة شواذ.

ونرغب، في هذا المجال، الإشارة إلى ظهور نوع جديد من الدراسات، التي تدخل تحت مظلة النقد، أو علم اللسانيات الحديثة، وهي ظاهرة الدراسات الأسلوبية الصوتية، التي تلجأ إلى تحليل النَّص، وغالباً ما يكون قرآناً أو شعراً، وإحصاء الأصوات والمقاطع المستخدمة فيه، وتصنيفها في مجموعات حسب مخارج نطقها، أو ملامحها التمييزية المتعددة، وغير ذلك من صفات صوتية متعددة، وتفسير ذلك كله مجتمعاً؛ أي أن حقل الأسلوبية الصوتية، هو النظر إلى مجموعة الأصوات التي تحمل صفات مشتركة، للخروج بدلالات جديدة للنَّص الأدبي، تشمل " الظلال الوجدانية، والتأكيد والإيقاع والتوازن وحلاوة الجرس"[19].

إنَّ الأسلوبية الصوتية لا تنظر إلى الصوت منعزلاً عن سياقه العضوي، إنما هو صوت من حيث تميّزه عن مجموعة الأصوات الأخرى، ودخوله في تشكيل أنظمتها، ويتعدى ذلك إلى دراسة التقابلات الصوتية التي تميز بعض الكلمات من بعضها الآخر، وبهذا تصبح بنية الأصوات هي محور الدراسة، وليس طريقة إنتاجها[20]. وقد جمع الباحث سعد مصلوح المتغيرات الصوتية التي تُبنى عليها الأسلوبية الصوتية، نذكر منها: التوزيع النسبي لفئات الفونيمات، وأنواع المقاطع المفتوحة، والمغلقة، والتشاكل المقطعي، والكلمات الموحية، وأنساق نبر الكلمات، وطول الكلمة، وتماثل الصوائت، وتماثل الصوامت، وحسن الواقع، وتقابل السمات الفارقة، والتخالف الصوتي[21].

لقد كانت، لبعض الدراسات اللغوية، التي اتبعت الأسلوبية الصوتية منهجاً، نتائجٌ نقدية دقيقة، وتفسيراتٌ علمية تُظهر جوانب الإبداع في النص، أو ما اعتراه من خلل.

ويمكن لنا، التأكيد على أنَّ المستوى الصوتي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمستويات اللغوية الأخرى؛ حيثُ يستطيع علم الأصوات تفسير العلاقات الداخلية للبنية اللغوية الأولى، ونعني بها الكلمة المفردة، أو ما يُطلق عليه المستوى الصرفي، وتفسير ما يطرأ على تلك البنية من تغيرات تصيبها، كما يرتبط المستوى الصوتي مع المستوى النحوي أيضاً، ويتجلى ذلك في معرفة ما يطرأ على الكلمات المتجاورة من تقارب أو تنافر داخل الجملة أو النص، وصولاً إلى المستوى الدلالي، فليس هناك " علم للدلالة بلا صرف، ولا علم للصرف بلا أصوات."[22]

ثانياً – الدراسات الصرفية:

من الندرة أن تتفحص عملاً لغوياً قديماً، أو حديثاً، ولا تجدُ فيه إشارة عابرة إلى علم الصرف، أو شرحاً وافياً مستفيضاً حول باب من أبوابه، أو قضية من قضاياه، بل إنَّ علماء اللغة، قديمَهم وحديثَهم، تفاخروا بمعرفة أسراره، واستنباط أحكامه، ورفعوا منزلة دارسه وعالمه، وعابوا على من لم يستكشف دُرره، أو لم يعرف حدوده؛ فلا بلاغة لمن لا صرف عنده، وبهذا المعنى، استهلَّ أجلَّة هذا العلم مصنفاتهم الصرفية، فها هو ذا، شيخهم ابن جنِّي يُبيِّنُ منزلة هذا العلم، الذي " يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها."[23]

فابن جنِّي، يُؤسس في نصه السابق، قاعدةً صلبة متينة يجب أن يقف عليها دارس اللغة، والباحثُ في معرفة أصولها، وطرق نظم كلامها، وبلاغة تعبير ناطقيها، هذه القاعدة، إن جاز لنا التعبير، عنوانها علم الصرف بأسسه الثابتة، ومبادئه الراسخة، وقوانينه الواضحة.

ولسائل أن يسألَ: ما سببُ هذه العناية الكبرى في علم الصرف؟ ولا شك في أن هذا سؤال مشروع، لا غبار عليه، ولكن قبل الإجابة عنه، يجب أن نعرفَ معنى هذا العلم، وأسسه، وموقعه من الدرس اللغوي.

علم الصرف لغةً واصطلاحاً:

تذكرُ المعاجمُ العربية، مثل العين، ومقاييس اللغة، وغيرهما، معاني لغوية متشابهة للجذر اللغوي (ص ر ف)، فهو التغيير عن الأصل، من وجه إلى وجه، ومن حال إلى حال، والزيادة فيه، ومنه صَرْفُ الْحَدِيثِ؛ أي تَزْيِينُهُ بِالزِّيَادَةِ فِيهِ.

وقد اتفقت تلك المعاجم اللغوية، حول معنى الجذر اللغوي (ص ر ف)، ويكادُ يُجمعُ واضعو علم الصرف ودارسوه، على معناه الاصطلاحي عندهم، فها هو ذا الجرجاني (ت 471) يُعَرِّفُ علم التصريف، بقوله: "هو أن تُصرِّفَ الكلمةَ المُفْرَدَةَ، فَتَتَوَلَّد منها أَلْفَاظ مُخْتَلِفَةٌ، ومعانٍ مُتَفَاوِتَة"[24].

ويبدو أثر تعريفات العلماء المتقدمين لهذا العلم، واضحاً لدى الدارسين اللغويين المتأخرين، الذين حاولوا أن يتوسعوا في تقديم تعريفٍ جامعٍ لعلم الصرف، ومنهم، على سبيل المثال، العالم الحملاوي (ت 1351هـ)، الذي قسَّم التعريف الاصطلاحي إلى عَمَلي، وعِلْمي؛ فالاصطلاحُ بالمعنى العَمَلي، " تحويلُ الأَصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ، لمعانٍ مقصودةٍ، لا تحصُل إلا بها، كاسمَي الفاعِلِ والمفعولِ، واسمِ التَّفضيلِ، والتَّثنية والجَمعِ، إلى غير ذلك. وبالمعنى العِلْمي، هو عِلمٌ بأصولٍ يُعرفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكلمةِ، التى ليست بإعرابٍ ولا بناءٍ"[25].

إن التعريفات، التي قدَّمها علماء الصرف لهذا العلم، تتفق حول مبادئ أساسية، يهتم بها هذا العلم؛ ويمكن تلخيصها بما هو آت:

1. علم الصرف يهتم بالكلمة ذات الجذور العربية، ويستبعد منها، أيَّ كلمة ليست عربية الأصل، ليس عربياً، مثل: إبراهيم، أو كلمة جامدة؛ فعلاً كانت مثل: بئس، أو اسماً مثل: التي، أو حرفاً، مثل: هل.
2. علم الصرف يستخلصُ قوالبَ لغويةً تسمح اللغة بتشكلها، وتضبط حركتها، ثم يُعممُّ تلك القوالب.
3. من أهم مبادئ علم الصرف، معرفة ما يطرأ من التغيرات داخل الكلمة، فيما يُعرف بالإعلال، أو الإبدال، أو القلب، والنظر إلى الزيادة اللغوية في الكلمة، وما تؤديه تلك الزيادة من معانٍ مختلفة، ويجعل ما اشترك في تلك الزيادة في حقول متعددة، مثل؛ اسم الفاعل، وحالات جمع الكلمة المتعددة.

ولكنَّ الدارسين اللغويين المحدثين، كان لهم رأي آخر حول حدود علم الصرف ومبادئه المختلفة، فعندما حدَّد اللغويُّ بشر حدود علم الصرف، خَلَصَ إلى نتيجة مفادها " أنَّ كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها، وتؤدي إلى خدمة العبارة والجملة أو – بعبارة بعضهم – وتؤدي إلى اختلاف المعاني النحوية – كل دراسة من هذا القبيل هي صرف في نظرنا"[26]. وقد أخرج هذا العالم أبواباً من علم الصرف، مثل " صيغ الأفعال من حيث أوزانها، وكذلك البحث في صيغ جمع التكسير من أبنيته"[27] ورأى أن بعضها يجب أن يكون داخلاً في متن اللغة؛ ويعطي على ذلك مثالاً حول أوزان الفعل الثلاثي الستة، فهذه الأوزان " ليست ذات قيم صرفية تخدم العبارة، ولكنها ذات قيم لفظية تفيد معرفتها معرفةَ ألفاظ اللغة على وجهها الصحيح"[28]، ووجد أن دراسة علم الصرف لبعض الظواهر، يجب أن يدرسه علم الأصوات، ومن ذلك على سبيل المثال ما يحدث في إبدال " فاء

الافتعال"[29]؛ لأن السياقات الصوتية هي التي تفرض نفسها على الكلمة، وما يحدث داخلها، في المقابل، فقد طلب العالم بشر، أن يدخل تحت سقف علم الصرف كلُّ " ما يخدم الجملة، ويجعلها ذات معانٍ نحوية مختلفة، بحيث لو تغيّرت وحداتها تغيّرت معانيها"[30]، ويعطي على ذلك أمثلة في تذكير الفعل وتأنيثه، أو نوع الضمير المتصل، هل هو ضمير متكلم أم ضمير مخاطب؟[31] وهو ما يُطلق عليه في الدرس اللغوي الحديث، الوحدات الصرفية(Morphemes)، واللواصق الاشتقاقية(Derivational Affix)حيث نجدها واضحة لدى الباحث اللغوي النوري، عندما ناقش كلمة "الدارسون" من منظور علم الصرف الحديث، على سبيل المثال، حيث " يمكن أن تتحلل بنيتها إلى عدد من الوحدات الصرفية، أو ما يُسمّى بالمورفيمات(Morphemes)، التي تشتمل على الجذر (Root)(د،ر،س)، واللاصقة الاشتقاقية (Derivational Affix)، وهي الفتحة الطويلة، أو ما يُسمّيه تراثُنا اللغويّ ألفاً، التي تدلُّ على صيغة اسم الفاعل في "دارس"، واللاصقتان التصريفيتان(Inflectional Affix)وهما: ال التعريف، وعلامة الجمع الواو والنون، أو، بعبارة أدق، الضمة الطويلة والنون"[32] وهو ما يُطلق عليه مورفيم الجمع.

إنَّ النظرية العلمية، التي خرج بها دارسو اللغة المحدثون، تهدف إلى تحديد الظواهر اللغوية، وذلك من أجل دراستها في مجالها العلمي المحدد، بهدف الوصول إلى نتائج علمية تفسر ما طرأ على البنية اللغوية الواحدة، إضافة إلى معرفة أثر هذا التغير في النصِّ اللغوي الكامل، أو لنقل، في السياق اللغوي الذي وردت فيه، وحتى نخرج بتعريفٍ جامعٍ لهذا العلم؛ أي علم الصرف، نستيطع القول: إنَّه علمٌ يدرسُ جذور الكلمة، وما يطرأ عليها من تغييرات داخلية يسمح بها التشكل اللغوي العربي؛ زيادة أو نقصاناً في المبنى، وتوجيه معنوي مع النص، لتوليد معان تفرضها وقائع الحياة المتسارعة.

علم الصرف بين التعانق النصي، والعدول الداخلي:

تتعانق العلوم اللغوية، لتشكل لنا نصاً بليغاً؛ فكل علمٍ لغوي، أو كل فرع من أفرع العلوم اللغوية، لهُ دوره في بناء هذا النص وتماسكه؛ فالأصوات، كما ذكرنا سابقاً، هي اللبنة الأولى الأساسية للكلمة، حيث ينسجم عقدها وفق أنظمة فونولوجية صوتية محددة؛ لتخرج لنا الكلمة، في صورها المتعددة، ومعناها المطلوب، ثمَّ تتجاور هذه الكلمات، وتتبادل المواقع فيما بينها، وفق أسس النظام النحوي ومبادئه، التي تحكم الجملة العربية، ويرغب البيان الدلالي في الوصول إليه، وهو النص المتكامل، حتى نتجنب الوقوع " في ورطة تعوق تيار المعاني، المتدفق الذي يربط متكلماً بآخر"[33]، فاللغةَ في أساسها نشاط اجتماعي يهدف إلى كسر الحواجز بين بني البشر، ولكن ذلك النشاط، أو التواصل يختلف من مرسل إلى آخر، كما يختلف من مستقبل إلى آخر أيضاً، ومع هذا الاختلاف تختلف الرسالة، أو الوسط الناقل؛ فلا يمكن أن نجمع أنواعَ التواصل اللغوي المختلفة بين الناس، على أهميتها، مع التواصل اللغوي بين بليغ لغوي وناقد أدبي، أو صاحب ذوق بلاغي رفيع، وبذلك يؤدي علم الصرف دوراً محورياً مهماً في إكساب هذا التواصل، قوةً، وتركيزاً، وإيجازاً وإعجازاً، ويتمثل ذلك، على سبيل المثال، بأنواع الصيغ الدلالية المستخدمة، فهناك فرقٌ دلالي كبير بين استخدام اسم الفاعل في قولنا: " محمد عالم "، واستخدام صيغة المبالغة، في قولنا: " محمد علَّامة "، وربما اقتضى السياق اللغوي، أن يَحْدُثَ تحولٌ دلالي، أو عدول بين صيغة وأخرى؛ لأن التشكيل الصرفي " يعمل متعانقاً مع المعنى – كغيره من التشكلات اللغوية – على أن يحيا النصُّ جسداً، روحه ما أراده مبدعه من

مفهوم، بَذلَ فيه كل ما في وسعه من إمكانات؛ من أجل إيصاله للمتلقي على صورته الكائن بها"[34]، ومن ذلك ما فسّره الفراء (ت 207هـ) عندما وقف أمام قوله تعالى: {وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ} [يوسف: 18]وشرح معنى كذب؛ أي " مكذوب: والعرب تَقُولُ للكذب. مكذوب وللضعف: مضعوف، وليس لَهُ عَقْد رَأْي ومعقودُ رأْيٍ، فيجعلونَ المصدر فِي كَثِير من الكلام مفعولاً"[35]. فلم يكن " المراد من مرونة التشكيل الصرّفيّ – هنا باستخدام صيغة المصدر المؤولة باسم المفعول – الدلالة على من وقع عليه الفعل، أي وصف المفعول على سبيل الاستمرار والانقطاع، بقدر ما يهمه التركيز على إبراز حَدَثِ (الكذب)."[36]

إنَّ مثل هذا التحول الدلالي للصيغة الصرفية، لا يُفهم إلا في سياق نص كلامي متتابع غير معزول، وبعض الدراسات اللغوية حديثةً كانت أو قديمة، درست هذه القضايا داخل نصوص لغوية أو تراثية، وتزخر المعاجم بمثل تلك النصوص، ونعني بها الشواهد، التي تتنوع بين آية قرآنية، أو نص شعري، أو مادة نثرية.

وقد يكون مثل هذا التحول في الصيغة الصرفية دلالياً، ولكن قد تطرأ على الصيغة الصرفية تحولات أخرى داخلية، تؤثر في المكونات الأساسية للصيغة، ليتحقق التجانس الداخلي بين تلك المكونات، فقد تكون غاية ذلك التجانس " لطلب الخفة، ليس لغاية ثقلها، بل لغاية خفتها، بحيث لا تحتمل أدنى ثقل"[37]؛ وهذا التأثير الذي يحدث في الصيغة الصرفية، لا يتبع سمتاً واحداً؛ فقد يأتي على حذف بعض مكوناتها، أو قلبه، وذلك فيما يُعرف بالمماثلة، أو الإعلال أو الإبدال، وهي ظواهر صوتية في الدرجة الأولى، تحدث داخل الصيغة الصرفية، وتختلف نسبة هذا العدول، أو التحول بين صيغة وأخرى، وهو تحول يتَّبعُ في الغالب، قوانين محددة تحكمه، وليس مطلقاً، أو عشوائياً.

الصيغ الصرفية بين الدارج والمتروك:

تتجلّى فصاحة اللغة العربية، في قدرتها على تلبية حاجات الناطق حسب زمانه، ومكانه، وقدرته في التعامل مع مبادئ التشكل اللغوي العربي، فمن أبرز سمات اللغة العربية، قدرتها على تشكُّل كمٍّ هائل من الصيغ اللغوية، وعبقريتها " متأتية من توالدها، فكل كلمة فيها تلد بطوناً، والمولودة بدورها تلد بطوناً أخرى، فحياتها منبثقة من داخلها، وهذا التوالد يجري بحسب قوانين وصيغ وأوزان قوالب هي غاية في السهولة والعذوبة"[38]، وقد أظهرت الدراسات الحديثة لبعض اللغويين إحصاءات حول عدد الصيغ العربية؛ فقد خلصت دراسة الباحث عبده عبد العزيز، إلى أنَّ " في العربية ما يقرب من (1210) صيغة، المستعمل منها (120) صيغة فقط"[39]، وفي أحدث دراسة لغوية حاسوبية قام بها الباحث النوري، لجذور الأفعال الثلاثية، التي وردت في المعجم الوسيط، بلغ عددها (4546)، وهذا الكم الكبير الذي تسمح به العربية، لتشكل البنى اللغوية على اختلاف أبوابها الصرفية، " يؤكد تواصل العربية واتساعها وصلاحيتها لكل زمان، ويكشف في الوقت نفسه عن مبدأ الاختيار والتفاضل بين الصيغ في الاستخدام اللغوي"[40].

إنَّ الكمَّ الكبير الذي تُظهره الدراسات الإحصائية اللغوية الحديثة، يُظهر أن كثيراً من القوالب الصرفية، أو، لنقل، الصيغ الصرفية تنقسم إلى أقسام، قسم مشهور معروف ما زال حياً على ألسنة الناطقين، وقسم آخر، قلَّ استخدامه، أو ما زال حيّاً في بعض المناطق الجغرافية، وقسم جديد، يُنتجه الناطق حسب حاجته العصرية، وهذه سمة، أو خاصية من خصائص اللغة، وعلامة من علامات كمالها وتطورها؛ فقد تُستعمل " الصيغ الجديدة – بجانب القديمة– في بيئة لغوية واحدة، في فترة معينة.

وقد تموت القديمة وتبقى الجديدة، في الاستعمال، أو يعيش الاثنان معاً"[41]، وربما صُنِّف، النوع الثاني، في خانة ما يُطلق عليه في اللغة "الشواذ"، أو الغريب، وقد انبرى عدد من الدارسين لتتبع مثل هذه الصيغ، لمعرفة أصلها وتتبع حركة حياتها، وأفول نجمها، فالباحث، رمضان عبد التواب، تتبع صيغة (افعألَّ) في أحد أبحاثه العلمية، ويُعطي أمثلة على هذه الصيغة، مثل: (اسوأدتَّ، واتمأرَّ، اضفأدَّ)، وغيرها من الصيغ التي وردت في بحثه، ويرجعُ الباحثُ سبب وجود هذه الصيغة في العربية، إلى الوزن الشعري، الذي يرفض قبول بعض المقاطع الجائزة في النثر، ومن ذلك كلمات، مثل: (الكلكال) إلى جانب (الكلكل)، بمعنى الصدر، و(درهام)، إلى جانب (درهم)، و(خاتام) إلى جانب خاتم[42].

وكان الباحث اللغوي إبراهيم أنيس، من أوائل من طرق البحث اللغوي، في موضوع الصيغ الصرفية، المهملة أو التي لا تعتمدها اللغة العربية، وذلك مثل صيغة (فعيِّل) التي يكثرُ استخدامها في العامية، ولها أمثلة في المعاجم العربية، والكتب اللغوية، مثل: سكيِّر، شريِّب، صديِّق، سكِّيت وغيرها، التي جمعها أنيس، في أحد بحوثه[43]؛ ففي إحصاء سريع، قام به داخل معجمي لسان العرب والمحيط، وجد إحدى وسبعين كلمةً على هذا الوزن، ووجد أن وزن هذه الصيغة تتحدث فيه العامة، وعاد كذلك إلى بعض اللغات السامية، ووجد أنها كثيرة الشيوع في الآرامية، وقليلة الشيوع في العبرية، وقد طالب أنيس، اعتماد هذه الصيغة، حتى يستطيع الباحثون اشتقاقها من كلمات لم ترد في المعاجم العربية، أو الاعتراف ببعض ما اشتق منها فعلاً، وجرى على الألسنة، دون الاهتمام بحركة الحرف الأول، مفتوحاً كان أم منصوباً، ويبدو أن هذا الباحث كان يرى هذا الاعتماد ضرورياً، فطلب من المجمع العلمي العربي السوري، ومن مجمع اللغة العربية المصري –مجمع الخالدين –[44]، في مناسبتين مختلفتين، ضرورة هذا الاعتماد، مما جعل باحثاً آخر، مقتنعاً برأي أنيس العلمي، أن يدرس هذه الصيغة في اللغات السامية، ومعرفة دلالاتها وطرق اشتقاقها، وخلص بنتيجة، مفادها؛ أن تضعيف عين الكلمة في اللغات السامية، يفيد بوجه عام، تقوية الفعل، وأن فاء الكلمة تكون مفتوحة أو مكسورة[45].

وجمع الباحث حازم الحاج طه، صيغة فُعال وبحث في أصولها، ومدى انتشارها في المعاجم اللغوية، ودلالتها، ووجدَ أنها استخدمت فيما مضى اسم مفعول، مثل: صُداع: وجع الرأس، والفعل مبني للمجهول. وقد صدع الرجل فهو مصدوع. ولكنه توقف الاشتقاق على صيغته فيما بعد، حيث كان بينه وبين فعيل علاقة لازمة يدل الأول على المفعول غير المراد، وذلك مثل: سُحال، وسحيل الصوت، الذي يدور في صدر الحمار. إلا أن اسم المفعول القياسي في العربية قد أصبح يدل عليه بالصيغة الأحدث لهما، ألا وهي (مفعول)[46].

لقد تبنى الباحثان اللغويان إبراهيم أنيس[47]، ومحمد خليفة التونسي[48]، في بحثين مختلفين، قولاً جديداً حول الوزن الصرفي لبعض الكلمات؛ مثل: اطَّهَّرَ، واطَّيَّرَ، وازَّيَّنَ، فذهبا أن وزن مثل هذه الكلمات، هو (اتْفَعَّلَ)، وأنَّ وزن كلمات، مثل: ادَّارَكَ، واثَّاقَلَ واشَّاجَرَ، هو (اتْفاعَلَ). ولكنَّ الباحث جعفر عبابنة، وجه نقداً لطريقة تحليل هذين الوزنين، الذي وجده ضعيفاً؛ فالباحثان، حسب قول عبابنة، قد "أطلقا القول في هذه المسألة اطلاقاً، فافتقر كلامهما إلى البرهنة والتعليل والحجج المؤيدة لرأيهما"[49]. فأعاد النظر في هذين الوزنين، وخرج بنتيجة، مفادها؛ أنَّ القرائن تجتمع على وجود وزني اتْفاعَلَ واتْفَعَّلَ في العربية الفصيحة القديمة، لكن قلة ورودهما فيها بالقياس إلى وزني تَفاعَلَ وتَفَعَّلَ تدل على أنهما كانا في ذلك الزمن في طور

الاضمحلال، فما لبثا أن اختفيا من اللغة العربية الفصيحة، ووجدا ملجأ لهما في العاميات. وكنَّا نتمنى من الباحث، عبابنة، العودةَ إلى مصادر العربية الأولى، وهي معاجم العربية، والتنقيبَ فيها، ومعرفة مدى انتشار هاتين الصيغتين، حتى يزدادُ الأمر وضوحاً.

وتُعدُّ صيغة (تِفعال) بكسر الفاء، من الصيغ التي قلَّ استخدمها في القرآن الكريم، فقد ورد على وزنها لفظان، هما؛ **تِلقاء**، الذي ورد في ثلاثة مواضع، منها قوله تعالى:{وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (47)} [الأعراف: 47]**وتِبيان**، الذي ورد مرة واحدة في قوله تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ } [النحل: 89]

وقد نقل السيوطي (ت 911هـ) في مزهره عن "سلامة الأنباري في شرح المقامات، أنَّ كل ما ورد عن العرب من المصادر على تَفْعال فهو بفتح التاء، إلا لفظتين، وهما تِبْيان وتِلقاء"[50]. في حين " قال أبو جعفر النحاس في شرح المعلقات: ليس في كلام العرب اسم على تِفعال إلا أربعة أسماء، وخامس مختلَف فيه يقال تِبيان، ويقال لقلادة المرأة تِقصار، وتِعْشار وتِبراك: موضعان، والخامس تِمساح، وتِمْسَح أكثر وأفصح"[51]، ولعلَّ قلة ورود كلمات على وزن هذه الصيغة، جعل بعض اللغويين يبحثُ في أصولها، ومدى توسع انتشارها، فقام الباحثُ محمد جبار المعيبد، بنشر بحثٍ من جزئين[52]، جمع فيه شواهد (تِفعال) الشعرية، ثمَّ قام الباحثُ اللغوي، عودة أبو عودة باستدراك ما لم ينشرهُ المعيبد، من شواهد شعرية أو نثرية[53]، وبذلك يكتمل معجم خاص لهذه الصيغة، إن جاز لنا التعبير.

يظهر لنا ممّا سبق، أنَّ علماء اللغة ركزوا في جمعهم لمادتهم اللغوية، على ما اشتهر منها في عصرهم، أما تلك الصيغ التي كانت قليلةَ الاستخدام، فتركوها جانباً، وربما كانوا في غَفْلةٍ عنها، لأسباب عدة، من أبرزها، تمسّك علماء اللغة، من باب الحرص، بما يُسمى بِـ "عصور الاحتجاج"، التي أعلوا من شأنها، وأهملوا ما جاء بعدها، بل إنَّ بعض المناطق، كانت محافظةً على سلامة لسانها، بعد عصور الاحتجاج أكثر من تلك المناطق الجغرافية التي استقى منها الرواة مادتهم اللغوية، فما المانع من اشتقاق، أو استخدام صيغ صرفية تسمح بها أنظمة اللغة، وقوانينها؟ وهو ما يستدعي من سَدَنة هذه اللغة والغُيُر عليها، أن يُعيدوا دراستها، وإطالة النظر فيها، خدمة للغة العربية، وناطقيها، " إنَّ في الصرف العربي كثيراً من القضايا التي تحتاج إلى إعادة نظر، وإلى المراجعة، وبالتالي إلى الصياغة من جديد لتتفق مع معطيات علم اللغة الحديث، ولتصبح ممثلة للواقع اللغوي الحقيقي خير تمثيل"[54].

ثالثاً – الدراسات الصوتية الصرفية:

لقد ظهر في عرضنا لعلمي الأصوات والصرف، وجود صلة قوية بينهما؛ فعلم الأصوات هو أساس علم الصرف، ولعلنا نجد فيما قاله العالم اللغوي الإنجليزي الشهير فيرث(Firth)، ما يُعزز رأينا، فهو يقول: "وإنه لمن المستحيل أن تبدأ دراسة الصرف بدون تحديد صوتي لعناصره"[55]؛ ونسيج البنية الصرفية ناشيء من المكونات الصوتية وقوانينها، وكلّ دراسة صرفيّة " لا تقوم على أساس صوتي مصيرها الفشل؛ لأن العلاقة وثيقة بين علم وظائف الأصوات (Phonology) وبين الدرس الصرفي"[56].

إنَّ التعمُّق في دراسة هذه العلاقة، من وجهة نظر الدرس اللغوي الحديث، ساعد في ظهور الدرس الصوتي الصرفي (Morphophonemics) الذي رسم حدود دراسته للظواهر الصوتية الصرفية، عن طريق مجموعة من القوانين والقواعد، التي

تُمكِّن الدارسَ اللغوي من تحليل الظواهر اللغوية، وتفسيرها، وإعادة دراسة ما كان يُعتقدُ أنه مُسَلَّمٌ من المسلَّمات اللغوية، وبذلك يستطيع الدارسُ اللغوي، إسعاف الناطقين، والمتخصصين، في إنتاج ما يحتاجون إليه من مفردات لغوية، ومصطلحات علمية، وهذا لا يعني بحال، من الأحوال، أنَّ أجدادنا العلماءَ الذين وهبوا حياتهم وسني عمرهم في خدمة اللغة، ودراستها، ووضع قواعدها – لا يعني أنهم كانوا غُفْلاً عن هذا الميدان، أو أنَّ أحداً منهم لم يهتمَّ به، ولكنَّ الذي نرمي إليه، هو أنَّ هذه الدراسات اللغوية الحديثة، جاءت نتيجة طبيعية لتراكم المعرفة اللغوية، التي وضع جذورها أولئك الرجال، ثمَّ سقى ماءُ العلم تلك الجذور، فأنبت نباتاً حسناً.

يقوم الدرس الصوتي الصرفي على مجموعة من القواعد والقوانين، التي تمكنه من إعطاء تفسير علمي لذلك التفاعل الذي يحدث داخل البنية الصرفية، من إدغام، أو إعلال، أو مخالفة، أو مماثلة، ومن أبرز تلك القوانين:

(أ) **قانون الصوت الأقوى:** Law of the stronger

تختلف الأصوات، من حيث الصفات المميزة، فيما بينها؛ كالجهر الذي هو أقوى من الهمس، والتفخيم الذي هو أقوى من الترقيق، على سبيل المثال، مما يجعل بعض الصفات تمنح الصوت قوةً، تميزه عن غيره من الأصوات، وعند تجاوره للأصوات المكونة للبنية اللغوية، يصبح له قوة تأثير في تلك الأصوات، وقد يمتدُّ التأثير إلى البنية كلِّها، وقد نصَّ اللغوي ابن السِّيد البطلوسي (ت: 521 هـ) أنَّ "الحرف الضعيف يُقلب إلى الأقوى، ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف"[57]. ويشرحُ هذه القاعدة فيقول: "كلُّ سين وقع بعدها حرف من الحروف الخمسة (ق، خ، غ، ع، ط) جاز قلبها صاداً نحو سقر، وصقر، ويساقون، ويصاقون، وسخر منه وصخر من الهزء، فأمّا الذي من الحجارة بالصاد لا غير. أمّا (يساقون) فإنما جاز قلبها صاداً (يصاقون)، لأن السين مستفلة، وأضعف من الصاد المستعلية، والأصعف ينقلب إلى الأقوى، ولأن السين أصل، وإذا كانت الصاد أصلاً لم يجز قلبها سيناً كصخر بمعنى الحجر، فلا يجوز أن يقال فيه (سخر) لأن الصاد أصل وهي أقوى من السين، والأقوى لا ينقلب إلى الأوهى."[58]

وقد عُرف هذا القانون في الدرس اللغوي الحديث، بإسم قانون جرامونت (Grammont) نسبةً إلى اللغوي الفرنسي موريس جرامونت (MauriceGrammont) الذي قال: "عندما يؤثر صوت في آخر، فإنّ الصوت الأضعف هو الذي يكون عرضة للتأثر بالصوت الآخر"[59]، وينقل الباحث عبد الصبور شاهين فكرة هذا القانون من جرامونت نفسه، فيقول: إنَّ " الصوت المؤثر هو ذلك الصوت الذي تتوافر فيه صفات: أن يكون أكثر قوة، أو أكثر مقاومة، أو أكثر استقراراً، أو أكثر امتيازاً... ولتبسيط الأمر يمكننا أن نحدد القضية كلها في كلمة واحدة هي (القوة) ... وليست المماثلة ونقيضها المخالفة هما اللذان يخضعان وحدهما له، بل تخضع له جميع الظواهر التي يكون فيها تغير صوت ناشئاً عن وجود صوت آخر..."[60]. وبذلك يستطيعُ هذا القانون أن يفسر لنا قضايا صرفية من وجهة نظر صوتية، مثل؛ المماثلة، والإبدال.

(ب) **قانون الجهد الأقل:** Law of least effort

من الطبيعة الداخلية للإنسان نزوعه نحو الراحة وتقليل الجهد المبذول في أيِّ أمر يقوم به في حياته اليومية، حتى وإن استطاع أن يقتصد في عدد الأصوات التي يستخدمها أثناء تواصله مع الآخرين فهو يفعل؛ فبعض الأصوات تحتاج إلى جهد عضلي

لإصدارها، فيلجأ إلى " تلمس أسهل السبل، مع الوصول إلى ما يهدف إليه من إبراز المعاني وإيصالها إلى المتحدثين معه؛ فهو لهذا يميل إلى استبدال السهل من أصوات لغته، بالصعب الشاقّ الذي يحتاج إلى مجهود عضلي أكبر."[61]

إنَّ تقليل الجهد في نطق الأصوات العربية، ليس أمراً محدثاً، أو طارئاً على ناطقي هذه اللغة، فقد نقلت لنا كتب اللغة أمثلةً كثيرة للهجات العربية، التي كانت تتبع هذا الطريق؛ فبعض القراءات القرآنية، كانت تترك الهمز، منا اشتُهر عن لهجة قريش[62]، ونزوع العامة إلى الهروب من نطق صوت فونيم الجيم المركب، إلى ديافونات متعددة؛ فبعض اللهجات تنطقه ياءً، وبعضها ينطقه كافاً مجهورة، وبعضها ينطقه صوتاً شديداً قريباً من نطق صوت الدال، في حين لجأت بعض اللهجات إلى نطقه شيناً مجهورة، وغير ذلك من مظاهر تقليل الجهد الذي يقوم به الناطق، كما يَدخلُ في حيّز هذا القانون، استبدال الناطق العربي الأصوات الأسنانية مثل: الذال، والثاء، والظاء، بأصوات شديدة انفجارية، هي: الدال والتاء، والضاد. ويرى اللغوي النوري، أنَّ السبب في ذلك "حاجة الأصوات الأسنانية المذكورة – في أثناء إنتاجها – إلى بذل جهد عضلي، يفوق الجهد العضلي المبذول في نظائرها غير الأسنانية"[63]. وينقل الباحث أحمد مختار عمر، عن اللغوي ويتني (Whitney) قوله: " إن المتكلمين يحاولون أن يتجنبوا التحركات النطقية التي يمكن الإستغناء عنها"[64]، وهو يرى أنّ كلَّ ما نكتشفه من تطور في اللغة، ليس إلّا أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير الجهد الذي يبذل في النطق، وأنّ هناك استعداداً للاستغناء عن أجزاء الكلمات، التي لا يضرّ الاستغناء عنها بدلالتها. ويُعدُّ هذا العالم من أوائل العلماء اللغويين الذين نادوا بهذا القانون.

(ت) قانون التردد النسبي: Frequency Of Occurrence

تنبثق فلسفة هذا القانون من أنَّ كثرة استخدام الشيء في الحياة اليومية يكون عرضة لعوامل الحذف أو التغير، أو التبديل، وممّا يكثر استخدامه في الحياة اليومية، الكلام والتواصل مع الآخرين، فتكون عرضة لتَّأثر في هذا القانون، وفي ذلك يقول اللغوي ويليم تومسن (Wilhelm Thomsen): إنَّ الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال، وكذلك الصيغ التي يكثر ورودها في الكلام، تكون أكثر تعرضا للتطور اللغوي من غيرهما ... فالصوت اللغوي إذا شاع استعماله في الكلام، كان عرضة لظواهر لغوية نسميها حيناً إبدالاً، وحيناً آخر إدغاماً، وقد يتعرض الصوت الكثير الشيوع للسقوط من الكلام.[65]

ويبدو أثر هذا القانون واضحاً في اللهجات العربية، فبعض الناطقين، يلجأون إلى قلب اللام إلى نون، في مثل: سلسلة، فيقولون: سنسلة، وغيرها من الأمثلة.

جهود المحدثين في الدرس الصوتي الصرفي:

ظهرت مجموعة كبيرة من الأبحاث العلمية، التي وظفت هذا الدرس في أبحاثها، وكثير منها حقق نجاحات متميزة، في تفسير القضايا الصرفية، وبعضها الآخر أخفق لأسباب في منهجية البحث، أو في طريقة معالجة المادة اللغوية، ولأنَّ المجال لا يتَّسع لمناقشة الأبحاث التي كُتبت في هذا العلم مناقشةً علمية، فإننا سنكتفي بذكر مجموعةً منتقاة منها، مرتبتةً ترتيباً زمانياً تنازلياً، من الجديد إلى القديم، وهذه الأبحاث هي:

1) الأفعال المزيدة في اللغة العربيةدراسة صوتية صرفية باستخدام الحاسوب.

إنَّ الحديث عن هذه الدراسة يطول، وهي دراسة لغوية علمية جديدة، تأتي ضمن حلقة تتكون من دراستين أخريين؛ أولاهما: أبواب الفعل الثلاثي في اللغة العربيةدراسة صوتية صرفية باستخدام الحاسوب (2018م)، وثانيهما: جذور الأفعال الثلاثية في اللغة العربية دراسة صوتية صرفية باستخدام الحاسوب (2018م).

لقد قام الباحث اللغوي محمد جواد النوري، بإخراج هذه الدراسات الثلاثة، بعد عمل إحصائي تحليلي في المعجم الوسيط، معتمداً في تحليله على الحاسوب "الكمبيوتر"، بوصفه إحدى الوسائل الحديثة في ميدانِ البحثِ والدرس في ميادينَ علميةٍ مختلفة، من بينها، دونما شكّ، ميدانُ اللغة.

تمتاز هذه الدراسات بحداثة تحليلها اللغوي، وجدة دراستها، وكل دراسة منها تناولت قضية خاصة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تناول الباحث في الفصل الثالث، من كتابه، " لغويات حاسوبية دراسة صوتية صرفية في الأفعال المزيدة في المعجم الوسيط باستخدام الحاسوب" – تناول العلاقة القائمة بين تكرارات صيغ الأفعال المزيدة، ونوع الحروف التي تشغل مواقع فاء الفعل، وعينه، ولامه. وقد تم ذلك من خلال عدة جداول:

*بيَّن أوَّلُها العلاقة الفونولوجية الصوتية القائمة بين الفونيم، أو الصامت، أو الحرف، الذي يشغل موقع الفاء في الفعل من جهة، والبنى المورفولوجية الصرفية للأفعال المزيدة من جهة أخرى.

*وبيَّن ثانيها تلك العلاقة الفونولوجية الصوتية القائمة بين الحرف الذي يشغل موقع العين في الفعل من جهة أخرى، والبنى المورفولوجية الصرفية للأفعال المزيدة من جهة أخرى.

* في حين جاء آخرها مبيناً العلاقة الفونولوجية القائمة بين الحرف الذي يشغل موقع اللام، في الفعل من جهة، والبنى المورفولوجية الصرفية للأفعال المزيدة من جهة أخرى.

وختم هذا الفصل، ببعض الملحوظات والنتائج، التي بيَّنتْ، بالإحصاء، العلاقة التي تربط بين البنية الفونيمية Phonemic structureللغة العربية، والبنية المورفولوجية Morphological structure لهذه اللغة.

إن النتائج التي توصل إليها الباحثُ النوري في كتبه الثلاثة السابقة (لغويات حاسوبية)، ستساعد الباحثين، وترشدهم في تفسير بعض القضايا الصرفية، تفسيراً علمياً، من حيث امتناع تجاور حرف مع آخر، أو كثرة تجاور حرف مع حروف أخرى داخل البنية الصرفية، بل يُمكن من هذه الكتب، الخروج بنتائج أخرى لم يذكرها الباحث اللغوي النوري؛ لأنه عندما عالج جداوله الإحصائية في كل دراسة، أعطى نماذج وقام بتحليلها، ثم ترك بابي التحليل والنتائج مفتوحين للباحثين اللغويين، كي يستفيدوا منها.

2) أثر التغيرات الصوتية في تحولات الصيغ الصرفية دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث من خلال الربع الأخير من القرآن الكريم.

قدمت الباحثة منى السر إسماعيل الباقر، هذا البحث لنيل درجة الدكتوراة في تخصص علم اللغة، والناظر إلى عنوانه، يجد فيه قوة علمية، ومعالجةً لبابٍ لغوي مهم من منظور علم اللغة الحديث، ولكن، للأسف، فإنَّ هذا البحث، أو هذه الأطروحة، لم تكن سوى مجرد جمع لما قاله علماء القراءات في الربع الأخير من القرآن الكريم، دون أي تحليل لغوي قائم على أسس علمية

واضحة، ومن ذلك، على سبيل المثال؛" قوله تعالى: (وإذا الرسلُ أقتت) بالواو قرأها أبو عمرو وحده، والوجه أنه فعلت من الوقت، فصار الفعل منه واو، وأجرى على أصله من غير تغيير.وقرأ الباقون (أقتت) بالهمز، والوجه أن الهمزة فيه بدل من الواو؛ لأن الواو إذا انضمت ضمة لازمة قلبت همزة."[66]

هذا نموذج مما ورد في هذا البحث، ولا داعي لذكر نماذج أخرى؛ لأنها تتبع النهج السابق نفسه.

3) أثر الظواهر الصرفية في التصغير سيبويه

ناقشت الباحثة ريم المعايطة،مسائل التصغير التي وردت في كتاب سيبويه، من منظور علم الأصوات الحديث،[67]وخلصت الباحثة إلى مجموعة عوامل ساعدت في نشوء صيغ التصغير المتعددة، من بينها:

الموازنة بين الخفة والثقل في أبنية التصغير القياسية، وحذف بعض الأصوات من الكلمة المصغرة للتخلص من توالي الأمثال، أو لتحقيق الخفة الصوتية، أو لإقامة وزن بنية الكلمة المراد تصغيرها. إضافة إلى إبدال بعض الأصوات من بعض الكلمات المصغرة طلباً للمجانسة الصوتية، وتحقيقاً للخفة. وغيرها من النتائج التي توصلت إليها.

إنَّ القارئ المتعمق لهذا البحث الطيب، يجد أنَّ في البحث بعض العلل، أو النقص في المعالجة، نلخصها على عجالة:

أ. البحث لم يُفرق بين الصوامت والحركات الطويلة، بل إنَّ الباحثة علَّلت، في أكثر من موضع، حذف صوت المدّ، هرباً من توالي الأمثال، (جداران) ولم تنظر إلى حقيقة هذا الصوت، وأنه من الحركات الطويلة، أولاً، وأنه عند تصغيره الذي أصبح (جديران) قصرت الحركة الطويلة إلى حركة صغيرة، ثم هناك عوامل صوتية أخرى هي السبب في مثل هذا التقصير، مثل إعادة تشكل المقاطع الصوتية، وفق الصورة الجديدة للتصغير.

ب. لم يُعالج تصغير الاسم الخُماسي معالجة علمية صوتية؛ حيث كان ترجيح حذف حرف أو بقاء حرف آخر، يعتمد، في أغلب الأحيان، حول الصامت الذي بقي موجوداً في صيغة التصغير الجديدة، دون النظر إلى الخصائص الصوتية لهذا الصامت، أو ملامحه التمييزية، أو تشكل المقاطع للبنية الجديدة.

ت. كان يمكن لاستخدام الكتابة الصوتية أن يعود بالنفع على الباحثة؛ لأنَّ الكتابة الصوتية تحدد المكونات الأساسية للبنية السابقة واللاحقة.

4) الصيغ الصرفية في ضوء علم اللغة المعاصر.

كان اسم الكتاب، والأفكار المبثوثة في الصفحات الأولى منه، توحي لطلبة العلم، أن الباحث سيطبق مبادئ الدرس الصوتي الصرفي على كتابه، ولكن ذلك لم يحدث؛ فقد غلب على الكتاب تحليل القضايا الصرفية بطريقة تعليمية مبسطة، مختومة ببعض التدريبات الصرفية، ومع ذلك فقد أشار في مقدمة كتابه، إلى ضرورة إعادة دراسة علم الصرف من منظور علم الأصوات الحديث[68].

5) التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية 2002 محمود خريسات

تناول هذا البحث[69]، وهو مقدم لنيل درجة الدكتوراة، بالدراسة والتحليل والتفسير مجموعة من الظواهر الصرفية في اللغة العربية، التي لا تنفصل تفسيراتها الصرفية بحال من الأحوال عن التفسيرات الصوتية لها. بل إنَّ معظم المسائل التي تتضمنها

هذه الظواهر تفسر على أساس صوتي، وهي: الإبدال، والإدغام، والإمالة، والوقف، والمخالفة الصوتية، وكانت معالجة الباحث لهذه القضايا الصوتية الصرفية، قائمةً على قواعد هذا العلم، واستطاع تحليلها تحليلاً علمياً.

6) القلب المكاني:

يُعالج الباحثُ محمد العمري، في بحثه ظاهرة القلب المكاني[70]، ويحلل بعض الكلمات التي وقع فيها هذا النوع من التغيير، ويخلص بنتائج تفسر سبب حدوث هذه الظاهرة، ويرى أنها تعود إما إلى تقصير مسافات نطق الأصوات داخل الكلمة الواحدة، أو أن القلب يحدث لتقليل عدد اتجاهات آلية النطق، أو أن القلب يحدث للكلمة إذا تجاور فيها صوتان أو أكثر في المخرج.

إن الأسباب، التي ذكرها الباحث، هي واحدة؛ بمعنى: أنها تتمحور حول تسهيل نطق الكلمة، أو ما يمكن تسميته المحور العضوي النطقي، ولم يتطرق الباحثُ في دراسته إلى أسباب صوتية أخرى، خاصة بالملامح التمييزية للأصوات المتجاورة.

7) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث.

يقوم هذا الكتاب، الذي أعدّه الباحث الطيب البكوش، على تحليل جداول إحصائية لغوية قام طلبته بجمعها، ومقارنتها بدراسة إحصائية أخرى، قام بها الباحث "مصطفى الشويمي للفعل في القرآن"[71]. وقد حاول الباحث الطيب البكوش تفسير ذلك حسب معطيات الدرس اللغوي الحديث، وخاصة أثر تغيّر الحركات بتغيّر الصيغ ولا سيما حركة عين المضارع بالنّسبة للماضي وما تخضع له من سلطان السّماع، وتغير الصّيغ بتأثير التّضعيف والهمز والإعلال خاصة[72].

وقد حلل الباحثُ مخرجات جداوله، مركزاً على الفعل وأقسامه الزمانية، وأبوابه التركيبية، مع نقص شديد في معالجته لفعل الأمر، وبذلك يكون الباحث قد أغفل قضايا صرفية مهمة لم يتناولها؛ مثل الاسم وأحواله، وطرق اشتقاقه، مع العلم أن عنوان الكتاب، يوحي أنه سيعالج القضايا الصرفية للغة العربية، أضف إلى ذلك، أن الباحث لم يتناول، أثناء تحليله للقضايا الصرفية، التي عالجها، أمرين اثنين؛ أولهما: الكتابة الصوتية، التي سيؤدي استخدامه لها إلى تحليل لغوي دقيق. وثانيهما: أثر المقطع وتشكله في بناء الصيغة الصرفية؛ لأن تحليل المقطع الصوتي، سيُخرج نتائج علمية لغوية أكثر قوة، يُمكن تعميمها على قضايا صرفية أخرى.

إن ما سبق ذكره، يؤكد للباحثين، ضرورة توظيف أسس الدراسات الصوتية الصرفية ومبادئها، في تحليل القضايا اللغوية بطريقة علمية، ولا تعني الدراسات الصوتية الصرفية، رفع عناوينها فقط، بل تحتاج إلى تطبيق علمي صحيح، وإنَّ عدم اتّباع تلك الأسس سيفرغ الدراسة من مضمونها، إضاقة إلى أنَّ كثيراً من القضايا الصوتية الصرفية، تحتاج إلى عناية الدارسين اللغويين، وتحليل تلك الظواهر اللغوية، مما يجعلنا متأكدين من أنَّ " دراسة الصيغة في الصرف، ينبغي أن ترتبط بالدراسات اللغوية الحديثة، لعلاقتها المباشرة بعلم أساليب اللغة، والتحليل اللغوي للأدب ... فالانفعالية الكامنة في بعض الصيغ الاشتقاقية توفر من الإبلاغية ما لا طاقة لغيرها به"[73]. ويجب أن يكون اعتماد الدارس اللغوي، في تتتبعه للظاهرة، التي يرغب في تفسيرها، على المظان الأولى للغة، وهي المعاجم اللغوية، مما سيُعطي قوة علمية لمخرجاته اللغوية، وتعميماً محموداً.

رابعاً– الدراسات اللغوية المعجمية:

لقد كان لعلماء العربية ريادةٌ عُظمى في صناعة المعجم العربي، بمستوياته المختلفة، اللغوية والمعنوية، واستطاع أولئك العلماء أن يرسّخوا، في التاريخ، مدارس معجمية متعددة، ومخرجات علمية مختلفة، كان هدفها، في المقام الأول دينياً، إضافة إلى رفعة العربية، وصونها " من الألفاظ الدخيلة على متنها، والتي لا تخضع لموازين ومقاييس اللغة، والخوف على اللغة من الانقراض بانقراض الحافظين لها "[74]، والبقاء عليها نابضة في الحياة للأجيال اللاحقة؛ مما جعلهم يجوبون البلاد، ويسمعون العباد، ويطوفون بين القبائل والحواضر، ويستخرجون منهم الذخائر اللغوية من مظانِّها، ذلك الجمع اللغوي، الذي استقرَّ في المصادر التي أُطلق عليها مصطلح "المعاجم"، التي حوت جُلَّ ما تكلم به العرب في ذلك الزمان، وأخذت بشرحه، وعرضت عليه ما استجد من كلمات حديثة، فما وافق سُنن العربية قبلته، وما خالفها لم تلتفت إليه، فلم ينفردِ العربُ، في علم من العلوم، مثل تفردهم بعلم المعاجم، الذي تنوعت مدارسه ومناهجه وطرائقه بتنوع المواضيع، التي كانوا يتناولها، فها هو ذاالمستشرق الإنجليزي جون هاي ود (John A. Haywood)، يقول، في مقدمة كتابه الموسوم: (ArabicLexicography): "احتل العرب مكان الصدارة، بين أمم العالم، في عمل المعاجم، فلم يسبقهم فيه أحد... ولو قُيّض لمعجزة أن تبعث عربياً، من القرن الخامس عشر الميلادي، وزار بريطانيا القرن العشرين، فلن يدهشه أن يرى أجزاء من قاموس أكسفورد الضخم مستقرة فوق رفوف المكتبات، بل على العكس سيدهشه عدم وجود مثيله، حتى الآن، في بعض البلاد الأوروبية"[75].

إنَّ أفضل ما يشتمل عليه المعجم من مواد، هو ما يُسمى بالشاهد اللغوي، الذي يؤتى به لإثبات أمر أو نفيه، سواءٌ أكان الشاهد قد ورد لتعزيز مسألة، أم لمناقشة قضية، من ناحية صوتية، أو صرفية، أو نحوية، أو دلالية.

ولم يكن ذلك الجمع لمواد اللغة، وما يرتبط بها، يسير على غير هدى، أو خبط عشواء، بل وضع له المعجميون ضوابط شديدة، كانت لهم منارات في حفظ العربية، ولربما كان التشدد النابع من الحرص على اللغة، سبباً في إهمال مفردات لغوية كثيرة، أو إماتتها في بعض الأحيان؛ لأنَّ صانع المعجم العربي التزم، في الغالب، حدودَ الزمان والمكان والإنسان، لتأليف معجمه، ومع ذلك، يبقى لهذا الجهد العظيم مكانته، وعظمته، ولا يحقُّ، في رأينا، لأيّ جهة كانت أن تعبث في هذا التراث اللغوي، وإن كانت فيه أخطاء، أو شوائب، ومن العجب أن يطلب بعض الباحثين " إعادة النظر في المادة اللغوية التي يقدمها المعجم العربي بهدف إعادة تصنيفها وتجميع كل ما يتصل منها بالأخرى أو بالأخريات صوتياً في مكان واحد، وتنقية المعجم العربي من تلك الشوائب اللهجية التي تتخمه وتثقله بدون داع إلى ذلك."[76] إنَّ مثل هذه الدعوات، تمسُّ جوهر الموروث اللغوي العربي، مما يعرضه إلى العبث غير المحمود، ومع ذلك، لا مانع من وضع منهجية علمية معجمية جديدة تواكب تطور العصر الحديث، ومتطلباته المتسارعة، عن طريق صناعة معاجم لغوية جديدة، تخدم الإنسان المعاصر.

الدراسات اللغوية الحديثة والمعاجم:

إنَّ البيانات اللغوية، التي تزخر بها المعاجم العربية، تجذب عناية الدارس اللغوي إليها؛ ففي هذه المعاجم قضايا صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية، وبلاغية، مما يؤكد غزارة المادة اللغوية فيها، مما ساعد على إخراج بعض الدراسات العلمية، التي جعلت المعاجم اللغوية محورها الأساسي، نذكر منها:

1. المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث.

يدرس الباحثُ محمد أبو الفرج المعاجم اللغوية من معطيات الدرس اللغوي الحديث، محاولاً الربط بين المعاجم اللغوية وفروع اللغة المختلفة، وقد خصص الباحثُ، في الباب الثاني من كتابه، قسماً خاصاً سمَّاه "النحو في المعاجم"[77]، دون أن يتطرق في عنوانه إلى الصرف، الذي يُعدُّ علماً مستقلاً، وقد بدأ حديثه، في هذا القسم، عن الصرف، حيث وَجد الباحثُ أن المعاجم العربية تُبيِّنُ كثيراً مما يدخل في دائرة الدراسة الصرفية، من حيثُ، أنواع الأسماء والأفعال، وضبط عين الكلمة، ولكنها، أي المعاجم، لا تُشير إلى أنواع بعض الصيغ أثناء معالجتها لمادة لغوية، مثل الصفة المشبهة، أو صيغ الجمع[78].

2. بنية الأفعال العربية في معاجم الأفعال: دراسة صوتية صرفية.

ركّزت الباحثة في دراستها[79] على بنى الأفعال في ثلاثة معاجم للأفعال، هي: الأفعال لابن القوطية، والأفعال للسرقسطي، والأفعال لابن القطاع، ورصدت الباحثة التغيرات الصرفية والصوتية في تلك البنى، مع موازنتها بما جاء في لسان العرب، وكتب الصرف، وفقه اللغة العربية القديمة والحديثة.

3. تلمس أثر المماثلة في نمو المعجم العربي: دراسة صوتية معجمية.

انتقى الباحثُ[80] بعض المفرادات اللغوية مثل: (رجس ورجز، وسرط وصرط) وحاول أن يتتبع أصوالها المعجمية الأولى، ودور المماثلة الصوتية في شيوع اللهجات، ودراستها من منظور لساني حديث.

4. في نظام المعجم العربي.

ترى هذه الدراسة[81]، أن الخصائص المميزة للنظام الصوتي العربي، قد انعكست، بوضوح، على المبدأ الذي يقوم عليه المعجم العربي، ولا سيما عند الرجوع إلى الأصل الثلاثي، أو الرباعي المجرد من أحرف الزيادة، والمؤلَّف من أصوات صامتة فقط، وتجد الدراسة أن هذه هي المادة الأصلية التي تشكِّل المادة ومشتقاتها، مما يجعلنا نتساءل عن عدم إبراز دور الحركات بنوعيها، في بناء الكلمة.

إن هذه الجهود العلمية التي درست المعاجم العربية، تؤكد أن تلكالمعاجم اللغوية حقلٌ خصب للدارسين اللغويين، ومع ذلك، فإنَّ قلة من الدراسين مَنْ يبحث في القضايا اللغوية المبثوثة في تضاعيف تلك المعاجم من منظور الدرس اللغوي الحديث.

الخاتمة

نستطيع الخروج في ختام هذا البحث، بمجموعة من النتائج والتوصيات، هي:

1) يُعدُّ الارتباط بين علم الأصوات والمعاجم اللغوية ارتباطاً وثيقاً؛ فالمعاجم ليست وعاءً للكلمات فقط، أو تفسيرها، ومعرفة أصولها اللغوية ومعانيها الدلالية فحسب، بل تلجأ المعاجم إلى الدرس الصوتي، لتفسير ما يطرأ على الكلمة، في عصورها المختلفة، من تطور، ويساعد علمُ الأصوات الناطقين في معرفة النطق الدقيق للمفردة، وذلك من خلال استخدام رموز خاصة يضعها عالم الأصوات، بحيث تكون أكثر دقة من الصور الكتابية المتداولة، ونعني بها الحروف، أو الجرافيمات، المتعارف عليها. وبذلك يرتبط المستوى الصوتي ارتباطاً وثيقاً بالمستويات اللغوية الأخرى؛ حيثُ يستطيع علم الأصوات تفسير العلاقات الداخلية للبنية اللغوية الأولى، ونعني بها الكلمة المفردة، أو ما يُطلق عليه المستوى الصرفي، وتفسير ما يطرأ على تلك البنية من تغيرات تصيبها، كما يرتبط المستوى الصوتي مع المستوى النحوي أيضاً، ويتجلى ذلك في معرفة ما يطرأ على

الكلمات المتجاورة من تقارب أو تنافر داخل الجملة أو النص، وصولاً إلى المستوى الدلالي.

2) تُظهر نتائج الأسلوبية الصوتية دقةً في الأحكام، وتُعيد النظرَ في كثير من النصوص، وإظهار جوانب الإبداع فيها، ومعرفة نقاط الضعف التي أخلت بها.

3) سيكون لتوظيف أسس الدراسات الصوتية الصرفية ومبادئها، دورٌ مهم في تحليل القضايا اللغوية بطريقة علمية، ولا تعني الدراسات الصوتية الصرفية، رفع عناوينها فقط، بل تحتاج إلى تطبيق علمي صحيح، وإنَّ عدم اتّباع تلك الأسس سيفرغ الدراسة من مضمونها.

4) يحتاج عددٌ لا بأس فيه، من القضايا الصوتية الصرفية، إلى عناية الدارسين اللغويين، وتحليل تلك الظواهر اللغوية، مما يجعلنا متأكدين من أنَّ دراسة الصيغة في الصرف، ينبغي أن ترتبط بالدراسات اللغوية الحديثة، وإنَّ اعتماد الدارس اللغوي، في تتتبعه للظاهرة، التي يرغب في تفسيرها، على المظان الأولى للغة، ونعني بها المعاجم، سيُعطي قوة علمية لمخرجاته اللغوية، وتعميماً محموداً، ولا سيما إن كانت تلك المعطيات المدروسة تعتمد على الشواهد اللغوية، التي تزخر فيها المعاجم.

5) يجبُ على الدارسين اللغويين، تركيز جهودهم في بحث القضايا اللغوية المبثوثة في تضاعيف تلك المعاجم، واستخراجها، وعرضها على الدرس اللغوي الحديث، خاصة الشواهد الصرفية، ومحاولة تقعيد نتائج دراساتهم اللغوية.

6) أظهرت نتائج الدراسات اللغوية الحاسوبية، نتائج لغوية جديدة، يمكن من خلالها، إعادة تفسير كثير من القضايا الصرفية، وتعليلها، تعليلاً لغوياً علمياً.

<u>هوامش البحث</u>

1 بشر، كمال. 1986. **دراسات في علم اللغة**. ط:9. مصر: دار المعارف. ص:28.

2 بندر الخالدي. 2013. "الحس الصوتي عند العرب". *مجلة الدراسات العربية*. مصر: كلية دار العلوم. مج.2. عدد (27): يناير. ص:1086، وما بعدها.

3 بشر، كمال.2000. **علم الأصوات**. ص: 8.

4 الحمد، غانم قدوري. 2002. **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**. عمّان: دار عمّار. ص: 65.

5 السعران، محمود. د.ت. **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**. بيروت: دار النهضة العربية. ص: 96.

6 Hartmann. and Stork, 1976. *Dictionaryof Language and Linguistics*. London: Applied Science Publishers LTD. p: 174.

7 Crystal. D. 1980. *A first Dictionary of Linguistics*. London. p: 267.

8 النوري، محمد جواد. 1996. **علم أصوات العربية**. عمان: جامعة القدس المفتوحة، ص:8

9النوري، محمد جواد. 2018. **جذور الأفعال الثلاثية في اللغة العربيةدراسة صوتية صرفية باستخدام الحاسوب**.بيروت: دار الكتب العلمية. ص:119.

10أنيس، إبراهيم. 1952. **موسيقى الشعر**. ط:2. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.ص ص:28- 29.

11الخفاجي، عبد الله بن محمد 1982. **سر الفصاحة**. بيروت: دار الكتب العلمية. ص:101.

12 ابن جني، أبو الفتح عثمان. 2000. **سر صناعة الإعراب**. تحقيق: محمد حسن إسماعيل. بيروت: دار الكتب العلمية. ج1. ص79.

13أنيس، إبراهيم. 1952. **موسيقى الشعر**. ص ص:28- 29

14النوري، محمد جواد. 2018.**جذور الأفعال الثلاثية في اللغة العربية دراسة صوتية صرفية باستخدام الحاسوب**. ص ص:228-229.

15هلال، عبد الغفار. 1988. **أصوات اللغة العربية**. ط:2. القاهرة: مطبعة الجبلاوي. ص ص:239-240

16أنيس، إبراهيم. 1975. **الأصوات اللغوية**. ط:6. القاهرة: مكتبة الأنجو المصرية. ص:88.

17 مالمبرج، برتيل. 1984. **علم الأصوات**. (ترجمة) عبد الصبور شاهين. القاهرة: مكتبة الشباب. ص:168.

18 حسان، تمام. 1955. **مناهج البحث في اللغة**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. ص:144

19 عياد، شكري. 1989. **اتجاهات البحث الأسلوبي، دراسة أسلوبية**. الرياض: دار العلوم. ص ص:85- 86

20 فضل، صلاح. 1987. **نظرية البنائية في النقد الأدبي**. ط:2، بغداد: دار الشئون الثقافية العامة. ص:116

21 مصلوح، سعد. 1992." الدراسات الإحصائية للأسلوب، بحث في المفهوم والإجراء والوظيفة". الكويت: *عالمالفكر*. مج .20 عدد (3). ص ص:109-110

22حسّان، تمام: **مناهج البحث في اللغة**. ص ص:252، 258.

23 ابن جني، أبو الفتح عثمان. 1954. **المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**. بيروت: دار إحياء التراث القديم. ص:2

24 الجرجاني، عبد القاهر. 1987. **المفتاح في الصرف**. بيروت: مؤسسة الرسالة. ص:26.

25 الحملاوي، أحمد. د.ت. **شذا العرف في فن الصرف**. الرياض: مكتبة الرشيد. ص:11.

26 كمال بشر. 1986. **دراسات في علم اللغة**. ص:221.

27المرجع نفسه.

28 المرجع نفسه. ص:235.

29 المرجع نفسه. ص:241.

30 المرجع نفسه. ص:231.

31 المرجع نفسه. ص:232.

32 النوري، محمد جواد. 2018. **من المصادر العربية في النحو والصرف والأصوات والعروض**. بيروت: دار الكتب العلمية. ص:20.

33 ماريو، باي. 1998. **أسس علم اللغة**. (ترجمة) أحمد مختار عمر. ط:8. القاهرة: عالم الكتب. ص:53.

34 تركي، عبد السلام. 2009. "*علاقة التشكيل الصرفي بالمعنى من خلال تأويل الصيغ الصرفية: دراسة في أمالي الشجري*". مصر: *علوم اللغة*. مج.12. عدد (1). ص:59

35 الفراء، يحيى بن زياد. 1983. **معاني القرآن**. بيروت: عالم الكتب. ج2. ص:38.

36 تركي، عبد السلام. 2009. "*علاقة التشكيل الصرفي بالمعنى من خلال تأويل الصيغ الصرفية: دراسة في أمالي الشجري*". مج.12. عدد (1). ص:98

37 الإستراباذي، رضي الدين. 1982. **شرح شافية ابن الحاجب**. ج3. ص:68.

38 حقي، خير الدين: "*امكانات العربية جوانب الدقة والغموض في المصطلح العلمي العربي الجديد*". الرباط: *مجلة اللسان العربي*. مج 12 ج1. ص:28

39 عبده عبد العزيز. 1977. **لغويات**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. ص:54

40 النحاس، مصطفى. 1980. "*التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية*". المغرب: *اللسان العربي*. مج 18. عدد (1). ص:45.

41 هلال، عبد الغفار. 1976. *تفسير بعض مشكلات العربية الفصحى*". جامعة الإمام محمد بن سعود: *مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية*. عدد (6). ص:127.

42 عبد التواب، رمضان. 1973. " صيغة افعألّ في العربية وأثر الوزن الشعري في نشوء صيغ جديدة في العربية". العراق: *المورد*. مج: 2. عدد (4): كانون أول. ص:48

43 أنيس، إبراهيم. 1964. " دراسة في صيغة فعيل كشريب وسكير". دمشق: *مجلة المجمع العلمي العربي*. مج 39. (ج 3): يوليو. ص: 365- 373

44 أنيس، إبراهيم. 1965. " في القياس اللغوي صيغة فعيل". القاهرة: *مجلة مجمع اللغة العربية*. ج 18، ص: 81- 88.

45 عبد القادر، حامد. 1966. "صيغة فعيل وما يشبهها في بعض اللغات السامية". القاهرة: *مجلة مجمع اللغة العربية*. مج 21، ص: 63-65.

46 طه، حازم. 1978. " صيغة فُعال ودلالاتها ". العراق: *آداب الرافدين*. عدد (9): أيلول. ص 422 – 458.

47 إبراهيم أنيس. 1966. " محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة ". القاهرة: جامعة الدول العربية. معهد الدراسات العربية العالية. ص: 70-71.

48 محمد خليفة التونسي. 1979. الكويت: مجلة العربي. عدد (248). ص:135.

49 جعفر عبابنة. 1984. "هل كان في العربية الفصيحة وزنا اتفعل واتفاعل؟" الأردن: *دراسات* – العلوم الإنسانية والتراث. مج 11، عدد(4): نوفمبر. ص:145- 158.

50 السيوطي، جلال الدين. 1988. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. تحقيق: فؤاد علي منصور. بيروت: دار الكتب العلمية. ج2. ص:96.

51 المصدر السابق نفسه.

52 محمد المعيبد. 2002. "صيغة تفعال المصدرية في العربية: فهرس شواهد تفعال الشعرية (القسم الأول)". الأردن: *مجلة مجمع اللغة العربية الأردني*. كانون الأول مج 26. عدد (63): كانون الأول. ص: 97-130.

محمد المعيبد. 2003. "صيغة تفعال المصدرية في العربية: فهرس شواهد تفعال الشعرية (القسم الثاني)". الأردن: *مجلة مجمع اللغة العربية الأردني*. مج 27. عدد (64): حزيران. ص: 145-177.

53 عودة أبو عودة. 2004. "قول مستدرك على صيغة (تفعال) المصدرية في العربية". الأردن: *مجلة مجمع اللغة العربية الأردني*. مج 28. عدد (67): كانون أول. ص: 247-258

54 الشايب، فوزي. 1986. "من مظاهر المعيارية في الصرف العربي". الأردن: *مجلة المجمع الأردني*. عدد (30): حزيران. ص:79.

[55] بشر، كمال. 2000. **علم الأصوات**. القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع. ص:605.

56 الجندي، أحمد. 1977. "التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي". مجلة المجمع المصري. ج(40): نوفمبر. ص:108

57 أبو الطيب اللغوي. 1960. **الإبدال في كلام العرب**. تحقيق: عز الدين التنوخي. دمشق: المجمع العلمي العربي. ج1. ص:17.

58 المصدر السابق نفسه.

[59]Malmberg: Phonetics. p: 100.

60 شاهين، عبد الصبور. 1987. **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**. القاهرة: مكتبة الخانجي. ص:233.

61 أنيس، إبراهيم. **الأصوات اللغوية**. ص:234 – 235.

62 الفراء. 1983. **معاني القرآن**. 356/2.

63 النوري، محمد جواد. 2018. **دراسات صوتية وصوتية صرفية في اللغة العربية**. بيروت: دار الكتب العلمية. ص:95.

[64] أحمد مختار عمر. 1976. **دراسة الصوت اللغوي**. القاهرة: عالم الكتب. ص: 372.

65 أنيس، إبراهيم: **الأصوات اللغوية**. ص: 237، 242، 243.

66 منى السر إسماعيل الباقر. 2012. *أثر التغيرات الصوتية في تحولات الصيغ الصرفية دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث من خلال الربع الأخير من القرآن الكريم* (رسالة دكتوراة). جامعة أم درمان. الخرطوم. ص:208.

67 ريم المعايطة. 2009. " أثر الظواهر الصرفية في التصغير سيبويه" *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل العلوم الإنسانية والإدارية*. السعودية. مج 10. عدد (2). ص. 125 – 144.

68عبد الله، رمضان. 2006. **الصيغ الصرفية في ضوء علم اللغة المعاصر**. الاسكندرية: مكتبة بستان المعرفة. ص:6.

69محمود خريسات. 2002. *التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية*. (رسالة دكتوراة) الأردن: جامعة اليرموك.

70محمد العمري. 1414هـ. "القلب المكاني".السعودية: *مجلة جامعة أم القرى*. عدد (8). 107 – 140.

71 البكوش، الطيب. 1992: *التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث*. تونس: مطبعة جهورية تونس – المطبعة العربية. ص:31

72 المرجع نفسه. ص:27.

73 نهر، هادي. 2011. **دراسات في الأدب والنقد ثمار التجربة**. الأردن: عالم الكتب الحديث. ص: 203.

74 عبد الرحمن، شعبان. 1978. " دراسات نقدية في المعاجم العربية". *مجلة كلية الشريعة واللغة العربية* – أبها – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. السعودية. عدد (1). ص:320

[75].Haywood. J. A. 1960. *Arabic Lexicography*. Leiden:E. J. Brill. P:7.

76 رفعت الفرنواني. 1986. " الأصوات وأثرها في المعجم العربي". *جامعة القاهرة*: مركز اللغات الأجنبية والترجمة. سلسلة دراسات عربية وإسلامية. عدد (5): أكتوبر. ص:123

77 أبو الفرج، محمد. 1966: **المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث**. القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر. ص:75

78 المرجع نفسه. بتصرف ص ص:75–78.

79 ريم المعايطة. 2003. *بنية الأفعال العربية في معاجم الأفعال: دراسة صوتية صرفية*. (رسالة دكتوراة). الجامعة الأردنية. عمّان.

80 مهدي عرار. 2003. " تلمس أثر المماثلة في نمو المعجم العربي: دراسة صوتية معجمية". *مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة*. مصر. ج. (101) نوفمبر. ص:47–79.

81 جعفر دك الباب. 1999. " في نظام المعجم العربي". *التراثالعربي*. سوريا. مج19. عدد (77): أكتوبر. ص: 30–46.